ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵔⵓⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⴼⵍⵍⴰ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 24 يناير 2023

العدد 674

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....06

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....10

أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية.....17

اجتماع المكتب رقم 2023/03

ليوم الإثنين 16 يناير 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 16 يناير 2023 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة السيدة والسادة الأعضاء:

- محمد حنين : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشن : النائب الثاني للرئيس؛
- فؤاد القادري : النائب الثالث للرئيس؛
- المهدي عثمون : النائب الرابع للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛
- صفية بلفقيه : أمينة المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع السادة:

- عبد السلام بلقشور : النائب الخامس للرئيس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- جواد الهلالي : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ مخرجات الملتقى البرلماني الرابع للجهات:

← قرار رقم 2023/03/01 بالموافقة على الترتيبات التنظيمية المتعلقة بالندوة الموضوعاتية التي سينظمها المجلس بشراكة مع جمعية جهات المغرب بجهة الداخلة-وادي الذهب يوم الخميس 26 يناير 2023.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2023/03/02 بالبت في اجتماع المكتب المقبل في ترشيحات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس، لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية، في إطار تجديد الثلث الثاني لأعضاء هذه المحكمة، عقب انتهاء الأجل المحدد لإيداع الترشيحات يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 على الساعة الثالثة زوالا.

← قرار رقم 2023/03/03 بإحالة تقرير الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة المتعلق بتنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2021، إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

❖ التشريع

← قرار رقم 2023/03/04 بالإعلان عن توصل المجلس واتخاذ باقي الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس، بشأن مقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛ (تقدم به المستشار السيد محمد سالم بمسعود عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بتاريخ 09 يناير 2023.)

- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد. (تقدم به المستشار السيد محمد البكوري بمعية باقي أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، بتاريخ 09 يناير 2023.)

- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم المادة 20 من القانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ (تقدم به المستشار السيد محمد البكوري بمعية باقي أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، بتاريخ 10 يناير 2023.)

← قرار رقم 2023/03/05 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة السيد أحمد اخشيشن النائب الثاني للرئيس والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون (في إطار قراءة ثانية)؛
- مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛
- مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

← قرار رقم 2023/03/06 بالدعوة إلى اجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 على الساعة الثانية عشرة والنصف زوالا، لتنظيم المناقشة في الجلسة التشريعية المذكورة أعلاه.

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2023/03/07 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 يناير 2023، برئاسة السيد أحمد اخشيشن النائب الثاني للرئيس والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة، لمساءلة كل من السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والسيد وزير التجهيز والماء، والسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

← قرار رقم 2023/03/08 بإحالة الطلبات التي توصلت بها رئاسة المجلس لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 يناير 2023، إلى الحكومة لتحديد الموقف منها، طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس، والمقدمة من قبل:

- منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "**مستجدات الحوار الاجتماعي القطاعي بوزارة التجهيز والماء في ظل الاحتقان الذي تعرفه الوزارة**"، (عبّرت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع الطلب.)
- المستشار خالد السطي، حول "**استمرار مقاطعة مختلف العمليات التربوية وانعكاس ذلك على السير العادي للمؤسسات التعليمية رغم توقيع اتفاق مع النقابات التعليمية**". (عبّرت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع الطلب).

❖ العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2023/03/09 بالموافقة على المشاركة في أشغال
دورة برلمان أمريكا الوسطى المزمع عقدها بجمهورية غواتيمالا، خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 27 يناير 2023.

❖ مختلفات

← قرار رقم 2023/03/10 بتلبية دعوة السيدة وزيرة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة بشأن حضور ورشة عمل حول "دور البرلمانات في تعزيز المساواة بين الجنسين"، المزمع تنظيمها خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 يناير 2023 بالرباط.

للمتابعة:

❖ أنشطة اشعاعية

← تنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يوم الثلاثاء 21 فبراير 2023.

❖ جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان حول المواقف الأخيرة للبرلمان الأوروبي تجاه بلادنا

على إثر المواقف الأخيرة الصادرة عن البرلمان الأوروبي تُجَاه بلادنا، عقد البرلمان المغربي بمجلسيه يوم 23 يناير 2023 جلسةً مشتركة ترأسها كل من السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب والسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، تَدَخَّلَ خلالها رؤساءُ وممثلو مختلِف الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيون غير المنتسبين.

وقد أصدر البرلمان المغربي في ختام هذه الجلسة نص البيان التالي:

"يُنَدِّدُ برلمانُ المملكة المغربية بمجلسيه بالحملة المغرِضة التي تتعرض لها بلادنا، والتي كانت آخرُ تطوراتِها تصويتُ البرلمان الأوروبي على توصيةٍ بتاريخ 19 يناير 2023، ويسجلُ باندهاشٍ وامتعاضٍ شديدين هذه التوصية التي أُجْهزت على مَنْسوبِ الثقة بين المؤسستين التشريعيتين المغربية والأوربية ومَسَّتْ في الصميم بالتراكماتِ الإيجابية التي استغرقَ إنجازُها عدةَ عقود.

ويأْسَفُ البرلمانُ المغربي لانصياع البرلمان الأوروبي لبعض الجهات المعادية داخله واستدراجه في حملتهم المضلِّلة التي تستهدفُ شريكًا عريقًا وذا مصداقية، يضطلع بأدوارَ كبرى في حماية الحقوقِ والحريات والدفاع عن الأمن والسلم الإقليمي والدولي، ويُعْتَبرُ ركيزةَ استقرارٍ ودعامةً لحسن الجوار وللتفاهم بين الشعوب والحضارات والثقافات.

وأمام هذا الانحراف الخطير من مؤسسةٍ تُفْتَرَضُ فيها الرصانةُ والقدرةُ على التمييزِ بين الحقائقِ والمغالطات، والعملُ على ترسيخِ سُمُوِّ المبادئ وصَوْنِ الحقوق والتشريعات، في احترامٍ تامٍّ لسيادةِ الدول الشريكة، فإن برلمانَ المملكة المغربية بجميع مكوناته، يؤكد ما يلي:

1. يدينُ البرلمانُ المغربي بشدة المحاولات العدائية للمساسِ بمصالح المغرب وصورته، وبالعلاقاتِ المتميزة والعريقة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والمبنيةِ على القيمِ والمبادئ المشتركة، والمصالح المتبادلة. كما يَعتَبِرُ توصيةَ البرلمان الأوروبي تجاوزًا غيرَ مقبولٍ لاختصاصاتِه وصلاحياتِه، وتطاولا مرفوضا على سيادتِه وحرمةِ واستقلاليةِ مؤسساته القضائية، معربا عن رفضِه المطلق لنَزَعاتِ الوصايةِ أو تَلَقِّي الدروس من أي طرفٍ كان، مهما كان مستوى العلاقات التي تربطه بالمملكة.

2. يعربُ البرلمانُ المغربي، بكل مكوناته وأطيافه السياسية، عن خيبة أمله إزاءَ الموقف السلبي، والدور غيرِ البنَّاء الذي لَعِبَتْهُ، خلال المناقشات في البرلمان الأوروبي والمشاورات بشأن مشروع التوصية المعادية لبلادنا، بعضُ المجموعات السياسية المنتمية لبلدٍ يعتبرُ شريكًا تاريخيًّا للمغربِ. ويَأْسَفُ لتلك المواقف والممارسات التي لا علاقةَ لها بالصدق والإخلاص اللَّذَيْنِ تقتضيهما روحُ الشراكة.

3. إن برلمانَ المملكة المغربية ليس في حاجة إلى إعادة التأكيد على تمسك المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا؛ حيث تتميزُ المملكة في محيطها الإقليمي بدينامية مجتمعها المدني وحيويةِ ساحتَها الإعلامية ومصداقيةِ مؤسساتِها وآلياتِها المستقلة الفاعلةِ في مجال حقوقِ الأفرادِ والجماعات، وكذا التزامِها الفاعل بالمواثيق الدولية ذاتِ الصلة، ومُضِيِّهَا قُدُمًا، بكل إرَادِيةٍ، في ترسيخ وتعزيز دولة المؤسسات والحق والقانون، في إطار التعددية الحزبية والسياسية، وحريةِ الرأي والتعبير.

4. يذكر البرلمانُ المغربي بحرصه على صيانة الحقوق والحريات وسبل ممارستها كاملة، وبممارسته للسلطة التشريعية والتصويت على القوانين ومراقبةِ عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية. ويعيدُ التذكيرَ باختصاصه في التشريع في ميادين منها الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في تصدير وفصول دستور المملكة لسنة 2011، وفي مقدمتها حمايةُ منظومةِ حقوق الإنسان، والنهوضُ بها والإسهامُ في تطويرها، مع مراعاةِ الطابعِ الكَوْني لتلك الحقوق، وعدمِ قابليتها للتجْزِيء.

5. وإذ يذكر البرلمانُ المغربي بأنه يُعد فاعلا أساسيا في العديد من المنظمات البرلمانية والإقليمية والجهوية والدولية، ويتمتعُ بصفةِ العضوية فيها، يؤكد أنه لم يسبق لأي مؤسسةٍ شريكةٍ أن تجاوزت اختصاصاتِها وتجرأت على دولة ذات سيادة ومؤسساتها وتدخلت في شؤونها الداخلية، بل تَلْتَزِم باحترام استقلالها وترسيخ الثقة المؤسساتية المشتركة.

6. يُشَدِّدُ البرلمان المغربي على أنه كان دَوْمًا فضاءً للحوار والتواصل مُتعدد الأبعاد، إذْ احتضن العديد من المؤتمرات واللقاءات العامةَ والموضوعاتية متعددةِ الأطراف، دوليا وقاريا وإقليميا، تمحورتْ حول القضايا الراهنة من قبيلِ مكافحةِ الإرهاب والدفاع عن السلم والديموقراطية والهجرة وحقوق الإنسان والبيئة، وإدماج الشباب في التنمية، والمساواةِ بين الرجال والنساء وغيرها، ويَعْتَبِرُ أن العديد من المشاريع والبرامج البرلمانية المشتركة بين المؤسستين، هي اليوم موضوع سؤالٍ ومساءلةٍ على ضوءِ التوصيةِ الأخيرة للبرلمان الأوروبي، كما أصبح التنسيقُ البرلماني في عدة محاور وقضايا، يطرحُ إشكاليةَ الثقة، وهل لايزال البرلمان الأوربي شريكًا استراتيجيًّا للبرلمان المغربي.

7. يَرْفُضُ البرلمانُ المغربي استغلالَ وتَسْيِيسَ قضايا هي من صميم اختصاص القضاء الجنائي وتدخل في باب قضايا الحق العام، وصدرت في شأنِها أحكامٌ قضائية في تُهَمَ غير مرتبطة بتاتا بأي نشاط صحفي أو بممارسة حرية الرأي والتعبير، وإنما تتعلق بجرائم من قبيلِ الاتِّجَارِ في البشر والاعتداء الجنسي واستغلال هشاشة الأشخاص، تُعَاقِبُ عليها قوانينُ مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد، يؤكد البرلمان المغربي على ضرورة احترام حُرْمَة واستقلالية القضاء المغربي، الذي كان حريصا، دوما، على توفير شروط ومُقَوِّماتِ المحاكمة العادلة.

8. لقد قوَّضَ قرارُ البرلماني الأوربي أُسُسَ الثقة والتعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوربي، ومَسَّ بالتراكمات الإيجابية التي تحققت على امتداد عقودٍ من العمل المشترك، في وقت كُنَّا نستشرفُ فيه جميعا آفاقَ جديدة وواعدة في العلاقات بين المؤسستين من أجل المزيد من النجاعة والتنسيق لما فيه المصلحةُ المشتركة لشعوبنا.

9. ويعتبر البرلمان المغربي أن توصيةَ البرلمان الأوربي تنكرت لجميع الآليات المؤسساتية للحوار والتنسيق، التي أُنْشِئَتْ تحديدًا لتكونَ فضاءً للحوار والنقاش الشامل والصريح في إطار الشراكة والاحترام المتبادل ؛ وبذلك تكون قد أَفْرَغتها من مُحتواها وأفقدَتها مغزَاها، وضَرَبَتْ عرضَ الحائطِ بمضامينِ وقرارات اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف، والجهود الدَّؤُوبة التي قامت بها اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوربي، منذ إحداثها في أكتوبر 2010، والتي كرستْ، بالملموس، البعدَ البرلماني للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي، ولعبتْ دورًا هامًّا في تقويةِ ومَأْسَسَةِ العلاقات بين البرلمانين المغربي والأوربي.

10. يدعو البرلمان المغربي القوى السياسية الأوروبية إلى التحلي بالحكمة والرزانة ورَفْضِ الخلط المتعمد بين حقوق الإنسان المُصَانَةِ في المغرب بالدستور والقوانين والمؤسسات من جهة، والادعاءات المُفْتَقِدَةِ للمصداقية التي تُرَوِّجُ لها بعضُ الجهات والمنظمات المعروفة بمواقفها العدائية ضد المغرب، من جهة أخرى.

وتأسيسًا على ما سبق، قرر البرلمان المغربي بمجلسيه، ابتداءً من اليوم:

- إعادةَ النظر في علاقاته مع البرلمان الأوربي وإخضاعِها لتقييمٍ شاملٍ لاتخاذ القرارات المناسبة والحازمة؛
- تَبْليغَ رئاسةِ البرلمان الأوربي بمحضر هذه الجلسة متضمنا للمواقف والمداخلات التي تقدم بها رؤساء ومثلو الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيون غير المنتسبين خلال هذه الجلسة؛
- تبليغ رئاسة البرلمان الأوروبي، أيضا، بالقرارات التي ستتخذ لاحقا.

❖ جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين جاهزة.

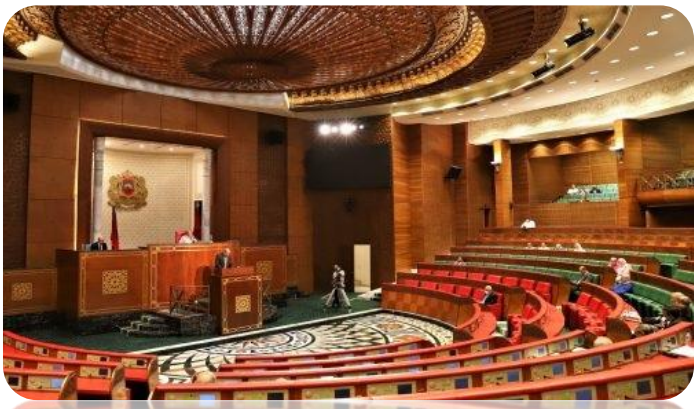

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 مباشرة بعد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية، برئاسة السيد أحمد اخشيشن النائب الثاني للرئيس والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة، صادق خلالها على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون (في إطار قراءة ثانية)؛
- مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛
- مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 واصلت خلاله دراسة مشروع قانون رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومشروع قانون رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

❖ المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالتنمية الجهوية ومناخ الأعمال.

عقدت المجموعة يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 خصصته لمناقشة برنامج ومنهجية العمل التي ستعتمدها في إعداد تقريرها حول التنمية الجهوية ومناخ الأعمال.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

واصلت اللجنة في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 18 يناير 2023 دراسة مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.
- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية في الوظيفة الصحية.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

- الثلاثاء 24 يناير 2023 مباشرة بعد الجلسة العامة / قاعة عكاشة.

←مواصلة دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

❖ المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال التعليم ورهانات الإصلاح:

- الساعة الحادية عشرة صباحا بالقاعة 5.

←التداول في مشروع البرنامج ومنهجية العمل.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

- الأربعاء 25 يناير 2023 على الساعة الثانية عشرة زوالا بمكتب اللجنة.

←آخر أجل لإيداع التعديلات حول:

- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية .
- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية في الوظيفة الصحية.

- الإثنين 30 يناير 2023 على الساعة العاشرة صباحا بالقاعة 5.

←البت في التعديلات والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية .

2-مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية في الوظيفة الصحية.

❖ المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة:

- الاثنين 30 يناير 2023 الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة.

←ورشة عمل علمية تتعلق بالبرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

رئيس مجلس المستشارين يستقبل وفدا من الشخصيات الفلسطينية

استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم أمس الاثنين 23 يناير 2023 وفدا من الشخصيات الفلسطينية من مختلف المرجعيات الدينية الإسلامية والمسيحية والأساتذة والفنانين ورجال الأعمال والشباب الذي يزور المغرب للمشاركة في فعاليات اليوبيل الفضي لوكالة بيت مال القدس الشريف .

وقد كان هذا الاستقبال، الذي حضره السفير الفلسطيني بالرباط والمدير العام لوكالة بيت مال القدس الشريف، مناسبة عبر فيها السيد النعم ميارة عن سعادته الكبيرة لاستقبال الوفد الفلسطيني لما يشكله من فرصة سانحة لتجديد مدى تعلق المغاربة قاطبة بالقضية الفلسطينية منذ زمن الحركة الوطنية إبان مرحلة الاستعمار، والتأكيد بأن علاقة المغرب بفلسطين علاقة ممتدة في التاريخ وتنبني على أسس روحية ووجدانية عميقة لا تعرف أي فتور.

وأكد السيد الرئيس أن الشعب المغربي، من خلال مؤسسته البرلمانية، لن يدخر أي جهد في الدفاع المستميت عن القضية الفلسطينية بمواقف عملية وملموسة بعيدا عن الشعارات الجوفاء، مشيرا في هذا الصدد إلى المبادرات المتنوعة التي يقوم بها داخل الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات والمحافل البرلمانية القارية والجهوية.

كما جدد الموقف الرسمي للمغرب المنسجم مع المبادرة العربية والقائم على ضرورة قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة عاصمتها القدس الشريف، مثمنا في هذا الإطار الدور الحيوي الذي تنهض به وكالة بيت مال القدس الشريف، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس حفظه الله وأيده، من أجل مجابهة المحاولات اليائسة لطمس الهوية الخاصة لهذه المدينة المقدسة، وكذا من أجل دعم صمود المقدسيين ومعانقة همومهم وتطلعاتهم في الحرية والتعبير والاستفادة من الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والاسكان وفي الحقوق المرتبطة بالشباب المقدسي.

وأكد السيد الرئيس بالمناسبة أن وكالة بيت مال القدس الشريف نموذج ناجح للدعم العملي للفلسطينيين جدير بالتحفيز والمساندة بعيدا عن الاعتبارات السياسية الضيقة التي تحرك أطرافا معينة.

من جهته عبرت الشخصيات الفلسطينية عن تقديرها وامتنانها لهذا اللقاء الذي أتاحه السيد رئيس مجلس المستشارين، مستحضرين باعتزاز الموقف المغربي الشعبي والرسمي الثابت إزاء القضية الفلسطينية، كما ثمنوا عاليا الدور الكبير لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ودعمه المتواصل لنصرة القضية الفلسطينية ولا سيما دعم الاهالي في القدس من خلال المشاريع التي تشرف عليها وكالة بيت مال القدس الشريف في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والإسكان.

وبالمناسبة ناشدت الشخصيات الفلسطينية الدول العربية والإسلامية بالانضمام الفعلي والعملي إلى جهود المملكة المغربية بغية ضمان تمويل أوسع للوكالة بما يمكنها من تغطية العجز المالي الذي تعانيه في مواجهة الحاجيات المتفاقمة للمقدسيين ومساعدتهم على مزيد من الثبات والصمود في وجه الحصار المتعدد الاوجه للاحتلال الاسرائيلي.

هذا ولم يفوت الوفد الفلسطيني هذا اللقاء للتعبير عن تنديده بمحاولات التدخل السافر للبرلمان الاوروبي في الشؤون الداخلية المغربية، وكذا استنكاره لجريمة حرق المصحف الشريف بالعاصمة السويدية ستوكهولم يوم السبت الماضي.

رئيس مجلس المستشارين يفتتح أشغال ندوة حول التحولات الصحية بالمغرب من تنظيم فريق الاتحاد العام للشغالين.

في إطار مبادراته الإشعاعية، ومواكبة منه للتحولات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية في نطاق الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، فريق الاتحاد العام للشغالين بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 بمقر المجلس ندوة علمية حول موضوع "تحولات المنظومة الصحية على ضوء مشاريع القوانين قيد الدرس بالبرلمان"، وذلك بتعاون مع الجامعة الوطنية الصحية وبمشاركة واسعة من طرف نقابيين ومهنيين في قطاع الصحة وأكاديميين وخبراء في السياسات الصحية.

وقد تميزت أشغال هذه الندوة بالكلمة الهامة التي افتتحت بها من طرف رئيس مجلس المستشارين والكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب السيد النعم ميارة الذي أكد أن الجانب المتعلق بالتغطية الصحية من ورش تعميم الحماية الاجتماعية لا يمكن أن يكون فعالا بشكل كامل دون الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعد ركيزة أساسية في تطوير المنظومة الصحية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشددا على أهمية ما تم الاتفاق عليه مؤخرا بين الوزارة والمركزيات النقابية رغم إغفال بعض الفئات التي لم تجد نفسها في الاتفاق.

واعتبر السيد ميارة أن الاتفاق هو بداية لحوار جديد، حقيقي، منتج وجدي بين أطراف المركزيات النقابية والوزارة المعنية، مؤكدا أن الاتحاد سيواصل النضال من أجل تحقيق مزيد من المكاسب.

كما دعا السيد الرئيس إلى إيلاء أهمية كبرى للجهوية المتقدمة في المجال الصحي باعتبارها منظومة واختيارا أساسيا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء مبادئ الحكامة والفعالية للمنظومة الصحية، لافتا إلى أن المرحلة الانتقالية الراهنة تتطلب من الجميع، نقابات وأحزاب سياسية وحكومة وكل الفاعلين في المجال الصحي، بذل المزيد من التضحيات والتنازلات المتوازنة من أجل توافقات تفضي إلى الهدف المنشود المتمثل في منظومة صحية وحماية اجتماعية متكاملة.

الاتحاد البرلماني العربي يندد بقرار البرلمان الأوروبي واستهدافه المباشر لاستقلال السلطة القضائية بالمغرب.

ندد الاتحاد البرلماني العربي، يوم أمس الاثنين 23 يناير 2023، بقرار البرلمان الأوروبي الأخير تجاه المغرب واستهدافه المباشر لاستقلال السلطة القضائية بالمملكة.

وذكر بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي أنه "مع تفاقم موجة الاتهامات والابتزاز السياسي، التي يمارسها البرلمان الأوروبي بحق السلطات المغربية الشقيقة، كان آخرها إصداره لقرار يوم الخميس 19 يناير 2023، يُدين استخدام السلطات المغربية لمزاعم الاعتداء الجنسي كطريقة لردع الصحافيين عن أداء عملهم+، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يحذر من خطورة نهج البرلمان الأوروبي وتنصيب نفسه كهيئة لمحاكمة القضاء المغربي، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلد يتمتع بالسيادة والاستقلال القانوني والقضائي".

وأعرب الاتحاد عن "رفض أسلوبه المتعمد في تسييس الوقائع وتحريفها، ناهيك عن التشكيك في نزاهة وشرعية الإجراءات القضائية المغربية، المتخذة بشأن قضايا داخلية تخضع خضوعا كاملا لسيادة القانون وشروط المحاكمة العادلة كما هو متعارف عليه دوليا".

كما أن الاتحاد البرلماني العربي، يضيف البيان، "يرفض سياسة ازدواجية المعايير، وانجرار البرلمان الأوروبي، وراء ادعاءات باطلة ومعلومات تفتقر إلى الحد الأدنى من المهنية والأدلة القانونية التي تظهر أن الأشخاص الذين يطالب البرلمان الأوروبي بالإفراج عنهم، متورطين بقضايا اتجار في البشر واعتداءات جنسية واستغلال هشاشة الأشخاص، وهي أفعال يجمع المجتمع الدولي على تجريمها ومعاقبتها".

وفي هذا الصدد، ذكر الاتحاد البرلماني العربي البرلمان الأوروبي بأن "المملكة المغربية الشقيقة قطعت أشواطا في غاية الأهمية في مجال تكريس استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، فضلا عن التجسيد الدستوري لاستقلال السلطة القضائية بمقتضى دستور 2011، والذي تم على إثره استحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية سنة 2017"، مشددا على "ضرورة عدم الاندفاع والتهور في إصدار قرارات مجحفة ومتسرعة بحجة ملف حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي أو غير ذلك".

وأعرب الاتحاد البرلماني العربي عن موقفه "لتضامني الثابت والمستمر مع المملكة المغربية الشقيقة، وتأييده لأجندة المغرب الوطنية في مجال الإصلاح والتنمية، وصولا إلى كل ما يلبي طموحات الشعب المغربي الشقيق، بتحقيق المزيد من التقدم والازدهار في شتى الميادين، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والإعلام، وملف حقوق الإنسان، بعيدا عن مساومات البرلمان الأوروبي، وسياسة استعداء الدول المستقلة ذات السيادة".

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي تعرب عن شجبها واستنكارها لمزاعم البرلمان الأوروبي بشأن المغرب.

أعربت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا) عن شجبها واستنكارها الشديدين للقرار الصادر عن البرلمان الأوروبي "الذي تضمن مزاعم بشأن السياسات والآليات التي تتبعها سلطات المملكة المغربية فيما يخص الصحفيين وحقوق الإنسان".

ووصفت الأمانة العامة للرابطة في بيان استنكاري هذا القرار بأنه "تدخل سافر في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية دون أدنى اعتبار لسيادة واستقلال هذا البلد المشهود له بانفتاحه الدائم على آليات التقييم الأممية"، داعية البرلمان الأوروبي إلى إعادة النظر "في هذا القرار غير المبرر الذي تجاهل الجهود الحثيثة والملموسة التي تبذلها المملكة المغربية في سبيل استقلالية النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، والتجسيد الدستوري لاستقلالية السلطة القضائية".

وبعدما عبرت عن رفضها "هذه التدخلات الخارجية وازدواجية المعايير والحملات الممنهجة التي تستهدف البلدان العربية تحت يافطة حقوق الإنسان"، ذكرت (أسيكا) البرلمان الأوروبي بالمبادئ التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعلان مبادئ القانون الدولي "التي تدعو الى حسن الجوار وتعزيز العلاقات الودية والتعاون والاحترام المتبادل بين الدول لما فيه خير ورفاهية شعوبها".

كما طالبت الرابطة هذا الأخير بـ "التوقف الفوري عن ممارسة الوصاية على حقوق الإنسان في البلدان العربية، وعدم الانجرار وراء الادعاءات والمزاعم الباطلة والمعلومات التي تفتقر إلى الحد الأدنى من المهنية والأدلة القانونية" وكذا "التحري حول صحة المعلومات والادعاءات التي تصل إليه من أفراد ومنظمات غير محايدة وغير نزيهة، وعدم استغلالها للابتزاز السياسي وتسيس الوقائع وتحريفها".

وجددت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التأكيد على رفضها "المساس بالسيادة القضائية للمملكة المغربية والتدخل في شؤونها الداخلية ومؤسساتها الوطنية"، معربة عن "تضامنها الكامل مع المملكة المغربية وتأييدها لكافة الإجراءات التي تتخذها لمواجهة مثل هذه القرارات الباطلة".

وأشادت (أسيكا) في هذا السياق، بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة والتدابير والآليات التي تتخذها في مجالات الاصلاح والتنمية وحقوق الانسان وذلك "في إطار مساعيها النبيلة الهادفة الى تلبية تطلعات الشعب المغربي وتحقيق المزيد من الرفاه والتنمية".

بمشاركة وازنة لوفد عن البرلمان المغربي، البرلمان العربي يسجل باستياء كبير استمرار البرلمان الأوروبي في التدخل السافر في الشؤون الداخلية للمغرب وفي مساطره القضائية

سجل البرلمان العربي "باستياء كبير" استمرار البرلمان الأوروبي في التدخل السافر في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية عبر توظيف ورقة حقوق الإنسان بناء على ادعاءات باطلة، تفتقد للأسس القانونية وللشرعية، وفي تحيز واضح لا يمكن التغاضي عنه.

وأكد البرلمان العربي يوم الأحد 22 يناير 2023 في بيان صدر في ختام جلسته العادية الثالثة من الفصل التشريعي الثالث، أنه يسجل "باستياء كبير، استمرار البرلمان الأوروبي في التدخل السافر في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية والمساطر القضائية لدولة عربية ذات سيادة، مشهود لها بانفتاحها الدائم على آليات التقييم الأممية، عبر توظيف ورقة حقوق الإنسان بناء على ادعاءات باطلة، تفتقد للأسس القانونية وللشرعية، وفي تحيز واضح لا يمكن التغاضي عنه".

وذكر بانه تابع بانشغال كبير، نتائج التصويت على التعديلين المقدمين حول التقرير الذي صدر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ 19 يناير 2023، حول تنفيذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة 2022، وما تضمنه من انتقاد لوضعية حقوق الإنسان بالمملكة المغربية.

وشدد على رفض كل التدخلات الخارجية والحملات الممنهجة التي تستهدف الدول العربية تحت غطاء حقوق الإنسان، مطالبا البرلمان الأوروبي بـ "التوقف الفوري عن ممارسة الوصاية على حالة حقوق الإنسان في الدول العربية والتحري حول صحة المعلومات والادعاءات التي تصل إليه من أفراد ومنظمات غير محايدة وغير نزيهة، ترتبط بجهات خفية ومكشوفة".

كما دعا البيان البرلمان الاوربي الى "الالتزام بروح الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي بالدول العربية عامة، والمملكة المغربية خاصة، والعمل على تنميتها وحمايتها من المضايقات".

وحذر من عواقب المناورات التي تستهدف أمن واستقرار البلدان العربية، وحث البرلمان الأوروبي على الانكباب على قضايا ومشاكل المهاجرين واللاجئين والأقليات في المجتمع الأوروبي، وما أصبحت تتعرض له هذه الفئة من تمييز وتضييق يرقى الى مستوى انتهاكات صارخة للمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

كما حث أعضاء البرلمان الأوروبي على رفض تسييس ورقة حقوق الإنسان وتوظيفها وفق أجندات ظرفية تخدم مصالح ذاتية، والكف عن الخوض في القضايا التي تندرج في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وخلص البيان إلى أن "البرلمان العربي، إذ يرفض المساس بالسيادة القضائية للدول العربية والتدخل في شؤونها الداخلية ومؤسساتها الوطنية، فإنه يدعو البرلمان الأوروبي إلى الالتزام بحسن الجوار واحترام اختيارات تلك الدول لنماذجها السياسية والتنموية والاجتماعية، وتغليب الحكمة ولغة العقل لإيجاد أرضية مشتركة للحوار، وفق المصالح الاستراتيجية بين الجانبين".

يذكر أن البرلمان المغربي شارك من خلال أعضاء الشعبة الوطنية البرلمانية المغربية بالبرلمان العربي في أشغال الاجتماع الثالث من دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث، الذي انعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بجمهورية مصر العربية ما بين 20 و22 يناير 2023.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية، وعقد جلسة عامة خصصت لمناقشة القضايا العربية الراهنة، ومتابعة التطورات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية لتوحيد مواقف الدول العربية بشأنها تعزيزا للعمل العربي المشترك.

وللإشارة فإن البرلمان المغربي ممثل في هياكل البرلمان العربي من خلال رئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التي يشغلها النائب السيد أحمد شد، ورئاسة لجنة الأمن الغذائي العربي التي يرأسها المستشار السيد محمد بكوري، والذي يمثل الشعبة البرلمانية المغربية في لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي. وتشغل نيابة رئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب، التي تشغلها النائبة السيدة خديجة حجوبي، فيما يمثل البرلمان المغربي في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان النائب السيد محمد عياش.

وفي إطار نصرة القضايا العربية المحورية والاستراتيجية، فإن أعضاء الشعبة المغربية ما فتئوا يحرصون على المشاركة في أشغال لجنة فلسطين وتتبع تطورات الأوضاع والقرارات التي تصدرها.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ينظم لقاء دراسيا حول موضوع:

"تحولات المنظومة الصحية على ضوء مشاريع القوانين قيد الدرس بالبرلمان".

تحت الرئاسة الفعلية للسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين والكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نظم فريق الاتحاد العام للشغالين بمجلس المستشارين، بتعاون مع "الجامعة الوطنية الصحية" المنضوية تحت لواء الاتحاد، لقاء دراسيا حول موضوع "تحولات المنظومة الصحية على ضوء مشاريع القوانين قيد الدرس بالبرلمان" بمشاركة وازنة من طرف نقابيين ومهنين وأكاديميين وخبراء في قطاع الصحة، وذلك يوم الثلاثاء 17 يناير 2023 بمقر المجلس.

وخلال الجلسة الافتتاحية، التي تميزت بالكلمة التوجيهية للسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، ألقى السيد عبد اللطيف مستقيم رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كلمة حرص في مستهلها على الإشارة إلى أن الورش الملكي التاريخي المتعلق بالحماية الاجتماعية فرض إحداث تحول كبير في المنظومة الصحية حتى تتمكن من مواكبة هذا التحول الحاسم.

وبعد أن سجل الأهمية القصوى التي تكتسيها مشاريع القوانين الخمس التي أحالتها الحكومة على البرلمان، أكد أن هذه النصوص القانونية سيكون لها بلا شك أثر بالغ على المنظومة ولا سيما على الموارد البشرية العاملة فيها، خاصة في ظل استمرار حضور العديد من المطالب العامة والفئوية كذلك لدى شغيلة القطاع.

ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة الفريق لعقد هذا اللقاء الدراسي لإيمانه الراسخ بوجوب الانصات والاستماع إلى ما يخالج شغيلة القطاع من انشغالات وأسئلة وهواجس حول ما تتضمنه هذه المشاريع وحول مسارات الإصلاح في قطاع الصحة، وإلى أي حد سوف تساهم في إعادة الاعتبار للموارد البشرية، وإنصافها باعتبارها الدعامة الأولى لكل إصلاح منشود في قطاع الصحة.

وأضاف السيد مستقيم أن أحد المقاصد التي دفعت لتنظيم هذا اللقاء الدراسي كذلك هو تجميع ملاحظات المتدخلين والمساهمين في أعماله قصد تضمينها في التعديلات التي سوف يتقدم بها الفريق على هذه المشاريع قصد تجويدها.

كما ذكر السيد عبد اللطيف مستقيم بأن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سبق له أن ثمن كل المجهودات التي قامت بها الحكومة الحالية في إطار التأمين الإجباري الأساسي عن المرض فيما يتعلق بتعميم التغطية الصحية لتشمل العديد من الفئات التي ظلت محرومة من التغطية الصحية، مؤكدا أننا بصدد مرحلة انتقالية مهمة، يتم بذل جهود كبيرة فيها من طرف العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية، ومن الطبيعي أن تطفو هنا وهناك بعض المشاكل التي لا شك أن السلطات العمومية سوف تتدخل لمعالجتها ضمانا لتوفر كافة شروط نجاح هذا الورش.

وقد أكد باقي المتدخلين في هذا اللقاء الهام على ضرورة تجويد مشاريع القوانين الخمس التي تم إيداعها بالبرلمان، والمتعلقة بإحداث الهيئة العليا للصحة، والمجموعات الصحية الترابية، والضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية، وإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وتكريس الحكامة المؤسساتية والتدبيرية.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma